



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

جدلية «الأثلاث الثلاثة» ودوران النخبة الحاكمة في العراق

د. عبدالعزيز عليوي العيساوي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

جدلية «الأثلاث الثلاثة» ودوران النخبة الحاكمة في العراق

د. عبدالعزيز عليوي العيساوي *

مقدمة

يشغل العراق منذ أشهر بـ «الأثلاث الثلاثة» لمجلس النواب التي انقسمت فيما بينها بشأن صورة الحكومة المقبلة التي يصرُّ التحالف الثلاثي الطامح بتحقيق أغلبية الثلثين على أن تكون أغلبية، في حين يريد لها الإطار التنسيقي الذي تمكن مع حلفائه من الوصول إلى ثلث عدد المقاعد أن تكون توافقية.

الأزمة التي وصلت إلى مرحلة اللعبة الصفرية في ظل غياب المنطقة الوسطى التي يمكن أن تجتمع «الأثلاث الثلاثة» على طاولة حوار واحدة تسببت بتأخير الاستحقاقات الدستورية، وتندر باستمرار الانسداد السياسي إلى أجل غير معلوم، ما قد يحول دون الدوران الديمقراطي للنخبة الحاكمة الذي يُعدُّ أحد أهم المؤشرات على وجود ديمقراطية حقيقية.

أولاً: مثلث دوران النخبة

النخبة الحاكمة هي الفئة التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في الحكم، وتضم الأشخاص الذين يقومون بوظائف رسمية، والآخرين في الكواليس الذين تُعدُّ نصائحهم فعّالة، كما أنّها تمثّل الأطراف التي تتوحّد لتشكّل قوة واحدة مهيمنة على المجتمع. ومن أهم شروط وجودها توفير تفاعل بين القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة، ودعا مفكّرون وأبرزهم (فلفريد باريتو) إلى تفعيل الدوران عن طريق ظهور نخبة جديدة، أو بزوغ عناصر نخبوية من داخل النخبة نفسها، وهو ما يفسّر عملية دوران النخبة التي تحدث حين تهبّ نخبة وتصعد أخرى لتمثّل مصالح المجتمع. ويرى (باريتو) أنّ لكلّ مجتمع نخبة تتبدل بطرائق عديدة، أمّا بقبول النخبة القديمة بالتجدد فوفق الحاجة، أو أن تترك مكانها بوسائل أخرى لنخبة جديدة أكثر مرونة، وعادة ما تأتي النخبة الجديدة من الطبقات الدنيا لترتقي إلى مراتب اجتماعية أعلى؛ لامتلاكها روح المغامرة وإدارة النجاح.

وغالباً ما ترفع أية نخبة صاعدة شعارات مثالية، كالحرية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والأهداف النبيلة، للوصول إلى مبتغاها، لكن هذه الشعارات قد تتحوّل إلى نقط ضعف للنخبة،

* أكاديمي متخصص في الشؤون الانتخابية ودراسات الديمقراطية.

إذا لم تتمكن من تحقيقها، لتكون مضطرة للتخلي عن مكانها لنخبة أخرى، ولا يمكن لأية نخبة أن تنتصر بصورة نهائية؛ لأنّ بلوغها إلى القمة يعرضها لمطالب جديدة قد تعجز عن تحقيقها.

وثبت عن طريق التجربة أنّه ليس بالضرورة أن يكون هناك انسجام دائم داخل النخبة الحاكمة حتى وإن عملت وفقاً لأهداف مدروسة في بادئ الأمر، وقد تتنازع فيما بينها في سبيل الحفاظ على السلطة، كما تتنافس النخب فيما بينها للهيمنة على مراكز القوة، عن طريق محاولة الحصول على أصوات الناخبين، لتكون النخبة الفائزة هي النخبة الحاكمة التي تمارس سلطتها استناداً لقوة التصويتية.

ثانياً: النخبة الحاكمة في العراق

تمثّل الديمقراطية الإطار الذي ينظّم الصراع السياسي والاجتماعي والثقافي والديني والاقتصادي بين النخب، فلا يمكن للنخب أن تتبدل وتأخذ كل واحدة منها مكان الأخرى ما لم يتوفر قدر مناسب من الديمقراطية يفرز عن طريق صناديق الاقتراع نخبة حاكمة، وأخرى غير حاكمة.

وبعد انتقال العراق إلى الديمقراطية عام 2003 ظهرت أنواع للنخب عديدة، فمن ناحية التوجهات الثقافية انقسمت النخبة إلى تقليدية حاولت الوصول إلى السلطة والتمسك بها عن طريق حفاظها على الوجوه نفسها، وأخرى إصلاحية خرجت من رحم النخبة التقليدية، أو جاءت من خارجه، رفعت شعارات الإصلاح وتغيير الوضع القائم، وحاولت إيجاد مكان مناسب لها ضمن النخبة الحاكمة في ظل هيمنة النخبة التقليدية. ونهضت التوجهات الإيديولوجية بدور مهم في تحديد تصنيفات النخبة الحاكمة في العراق، إذ برز دور النخبة الدينية بوضوحاً منذ أول انتخابات أُجريت في العراق في 30 كانون الثاني 2005، وتمكنت من السيطرة على مقاليد الحكم لأكثر من دورة انتخابية، كما أفرزت التوجهات الإيديولوجية نخبة قومية أخذت الأحزاب الكردية الدور الأهم فيها، ونخبة علمانية تحفظت في كثير من الأحيان على أفكار الأحزاب الإسلامية. أثّرت الأصول الاجتماعية والاقتصادية في شكل النخبة الحاكمة في العراق، فالنخبة المدنية التي ظهرت في بغداد قبل حوالي مئة عام فقدت كثير من نفوذها لصالح النخبة العسكرية بمرور الوقت، كما وجدت النخبة العشائرية لنفسها مكاناً مناسباً ضمن النخبة الحاكمة، وبسبب التداخل بين المال والسياسة، برز دور نخبة الأثرياء التي كانت جزءاً من النخبة الحاكمة، أو أثّرت فيها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، وتولّى عدد من رموز النخبة التي جاءت من الخارج مناصب مهمة في الدولة العراقية.

ثالثاً: تحولات النخبة الحاكمة في العراق بعد انتخابات 2021

أفرزت انتخابات مجلس النواب التي جرت في العاشر من تشرين الأول 2021 خريطة سياسية جديدة أشّرت تحولات واضحة في صورة النخبة الحاكمة، ومن أبرز الأسباب التي أدّت إلى تلك التحولات:

1- احتجاجات 2019

ولدت احتجاجات 2019 رغبةً شعبيةً بإجراء إصلاحات جذرية في طبيعة النظام السياسي، ونتج عنها موافقة السلطات على تغيير قانون مفوضية الانتخابات، والتحضير لإجراء انتخابات مبكرة، واستقالة الحكومة السابقة، والتصويت على أخرى، كُلفت بإدارة المرحلة الانتقالية حتى إجراء انتخابات مبكرة. ورافق ذلك مطالبات بإجراء تغيير في الطبقة الحاكمة سواءً أكان عن طريق الانتخابات أم عن طريق تشكيل أحزاب جديدة.

2- قانون الانتخابات

جرت انتخابات 2021 بموجب قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020 الذي قسّم لأول مرة المحافظات على دوائر انتخابية متعددة بعد أن كانت كل محافظة تمثّل دائرة انتخابية، وتسبب ذلك بخسارة كبيرة لقوى تقليدية خسرت مقاعدها لصالح أحزاب أخرى، ما تسبّب بتغيير كبير في الخريطة السياسية.

3- التصويت العقابي

يثبت الاطلاع على التجارب الانتخابية لبعض الدول أنّ مزاج الناخب تجاه النخبة الحاكمة متغيّر ومحكوم بالظروف، ومدى قدرة النخبة على الإيفاء بالوعود الانتخابية، وهذا الحال انطبق على الانتخابات العراقية التي شاهدنا تغييراً في سلوك من يحق له المشاركة فيها، إذ ذهب بعضهم باتجاه المقاطعة، في حين شارك آخرون، إلا أنّهم تبنّوا «التصويت العقابي» الذي تضمّن منح أصواتهم لخصوم المرشحين الذين انتخبوهم في السابق.

4- بروز دور المستقلين

شجّع قانون الانتخابات الذي تبني الدوائر المتعددة المستقلين على خوض غمار انتخابات 2021 وتحقيق نتائج مهمة جعلتهم بيضة القبان في حوارات تشكيل الحكومة حتى الانتهاء من كتابة هذه الورقة.

جعلت هذه الأسباب وغيرها وجود التحوّلات في طبيعة النخبة الحاكمة أمراً حتمياً لا مفرّ منه، والتي صعبت بدورها حوارات تشكيل الحكومة التي دخلت انسداداً ربّما يكون غير مسبوق من حيث قوة طرفي المعادلة السياسية الجديدة.

رابعاً: «الأثلاث الثلاثة» ومثّلت دوران النخبة

تكاد تكون جدلية وجود ثلثين يقتربان من تحقيق أغلبية الثلثين، وثلث آخر قادر على تأخير جلسة انتخاب رئيس الجمهورية غير مسبوقة منذ الانتخابات الأولى التي جرت في 2005، لذا فإنّ مخارجها ونتائجها غير معروفة، وخصوصاً فيما يتعلّق بقدرة «الأقوياء» من الطرفين على إحداث تغيير واضح في طبيعة النخبة الحاكمة.

وعن طريق متابعة آخر معطيات المشهد السياسي يمكن توقُّع مآلات الوضع السياسي العراقي عن طريق ثلاثة احتمالات:

الأول: نجاح التحالف الثلاثي في استقطاب النواب المستقلين والمحايدين لتشكيل أغلبية الثلثين وفي هذه الحالة فإنّه سيكون قادراً على تحقيق نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، ثم تشكيل الحكومة، ويمكن أن يحدث هذا السيناريو تغييراً في شكل النخبة؛ لأنّ قوى سياسية رئيسة ستكون غائبة عن المشهد السياسي.

الثاني: استمرار الوضع الحالي المتمثل بقدرة قوى الإطار التنسيقي على تحقيق الثلث القادر على تأخير انعقاد جلسة التصويت على رئيس الجمهورية، وهذا الاحتمال يشي بوجود تغيير أيضاً في تفكير النخبة التي بدأت تعمل لأول مرة بوجود الرأي والرأي الآخر بخلاف الدورات السابقة التي كان التوافق فيها سيد الموقف.

الثالث: توصل «الأثلاث الثلاثة» إلى صيغة تفاهمية تمنح طرفي المعادلة حق المشاركة في الحكومة المقبلة. إنَّ هذا الاحتمال وإن كان يوصف من قبل بعضهم بأنَّه انفراجٌ سياسي، إلا أنَّه لن يؤدِّي إلى حدوث تغيير يُذكر في مثَلث دوران النخبة الحاكمة.